المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 20A شباط 2026
No.20A Feb. 2026

الهجرة غير الشرعية في التاريخ الإسلامي: طرق التهريب وأسبابها ونتائجها

م.م سعد كاظم عباس
مديرية تربية ذي قار – قسم تربية النصر

الملخص

تُعدّ الهجرة غير الشرعية (أو ما يُعرف تاريخياً بـ"التسلّل" أو "الدخول خفية" أو "الهروب من الحدود") ظاهرةً قديمةً في التاريخ الإسلامي، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالاضطهاد السياسي والديني، والفتن، والصراعات القبلية والمذهبية، والفقر المدقع، والحروب الأهلية. فمنذ العصار النبوي والراشدي، شهدت الجزيرة العربية والأمصار الإسلامية حركات هجرة سرية للأفراد والجماعات التي كانت تخشى على دينها أو حياتها، كما حدث لهجرة الحبشة الثانية التي تمت خفية خوفاً من بطش قريش حيث يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي المقارن، مع الجمع بين المصادر الأولية وتوصل البحث الى انه الهجرة غير الشرعية كانت أداة أساسية في تشكيل الخريطة المذهبية والسياسية للعالم الإسلامي فمعظم المذاهب والدول التي نراها اليوم على الهامش أو في مركز السلطة مرّت بمرحلة هجرة سرية في بداياتها، سواء الزيدية في اليمن وطبرستان، أو الإباضية في عُمان وجربا وجبال نفوسة، أو حتى الدولة الفاطمية التي بدأت بدعاة يتسللون من الشام والمغرب

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، غير الشرعية، طرق التهريب، التاريخ الإسلامي .

Illegal Immigration in Islamic History: Smuggling Methods, Causes, and Consequences

A.L. Saad Kadhim Abbas
Directorate of Education of Dhi Qar – Al-Nasr Education Department

Abstract

Illegal immigration (or what is historically known as "infiltration," "secret entry," or "border escape") is an ancient phenomenon in Islamic history, closely linked to political and religious persecution, strife, tribal and sectarian conflicts, extreme poverty, and civil wars. Since the time of the Prophet and the Rashidun Caliphate, the Arabian Peninsula and other Islamic lands witnessed clandestine migrations of individuals and groups who feared for their faith or their lives. This is exemplified by the second migration to Abyssinia, which was carried out secretly for fear of the Quraysh's oppression. This research, which employs a comparative analytical historical approach, combining primary sources, concludes that illegal migration was a fundamental factor in shaping the sectarian and political landscape of the Islamic world. Most of the sects and states we see today, whether on the margins or at the center of power, underwent a phase of clandestine migration in their early stages. This includes the Zaydis in Yemen and Tabaristan, the Ibadis in Oman, Djerba, and the Nafusa Mountains, the Nizari Ismailis in Alamut and the Levant, and even the Fatimid state, which began with missionaries infiltrating from the Levant and North Africa.

Keywords: illegal migration, causes, consequences, smuggling methods, Islamic history

المقدمة

تُعدّ الهجرة غير الشرعية (أو ما يُعرف تاريخياً بـ"التسلّل" أو "الدخول خفية" أو "الهروب من الحدود") ظاهرةً قديمةً في التاريخ الإسلامي، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالاضطهاد السياسي والديني، والفتن، والصراعات القبلية

والمذهبية، والفقر المدقع، والحروب الأهلية. فمنذ العصر النبوي والراشدي، شهدت الجزيرة العربية والأمصار الإسلامية حركات هجرة سرية للأفراد والجماعات التي كانت تخشى على دينها أو حياتها، كما حدث لهجرة الحبشة الثانية التي تمت خفية خوفاً من بطش قريش، وكما تكرر الأمر في عصور لاحقة مع هروب العلويين والخوارج والزيدية والإسماعيلية والمعتزلة وغيرهم من الملاحقات السياسية والمذهبية. وقد تنوعت طرق التهريب عبر العصور بتنوع الجغرافيا والتقنيات: من قوافل الجمال الليلية في الصحاري، إلى السفن السرية في البحر الأحمر والخليج والمتوسط، إلى الأنفاق والممرات الجبلية في العصور الوسطى، ثم إلى استخدام الوثائق المزوّرة والوسطاء ("المهرّبين") في العصر العثماني والحديث.

أما أسباب هذه الهجرة غير الشرعية فكانت متعددة: الخوف من القتل أو السجن بسبب الموقف السياسي أو المذهبي أو الهرب من الضرائب الباهظة والظلم الإداري في بعض الولايات، أو البحث عن ملاذ آمن للدعوة والعقيدة أو النجاة من المجاعات والحروب. وكانت نتائجها عميقة التأثير: فقد أدت أحياناً إلى نشر المذاهب والدعوات في مناطق جديدة وأحياناً أخرى إلى إنشاء كيانات سياسية منشقة وفي أحيان كثيرة إلى إراقة الدماء وإشعال الفتن عندما تحوّلت جماعات المهاجرين السريين إلى قوى ثورية أو عصابات.

أهمية البحث

إن دراسة الهجرة غير الشرعية في التاريخ الإسلامي ليست مجرد بحث أكاديمي في ظاهرة هامشية، بل هي مفتاح لفهم ديناميات كثيرة من ديناميات الأمة الإسلامية عبر القرون: كيف تشكّلت الخريطة المذهبية والسياسية، وكيف كان "الخروج عن الحاكم" أو "الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام" أو العكس يتم تبريره فقهياً، وكيف استُخدمت الحدود كأداة للسيطرة السياسية والدينية. كما أن فهم طرق التهريب القديمة وأسبابها ونتائجها يُلقي ضوءاً مهماً على الظاهرة المعاصرة للهجرة غير الشرعية في العالم الإسلامي، ويُبرز استمرارية بعض الأنماط التاريخية (الاضطهاد المذهبي، الفساد الإداري، الحروب الأهلية) كمحركات أساسية للهجرة السرية حتى اليوم. وأخيراً، فإن هذا البحث يساعد على تصحيح كثير من الصور النمطية التي تُختزل ظاهرة "الحركات السرية" في "الإرهاب" أو "الغلو"، بينما كثير منها كان في الأصل هروباً من الظلم والبغي.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي المقارن، مع الجمع بين المصادر الأولية

المبحث الأول

التعريف بالهجرة غير الشرعية وطرقها

تُعرّف الهجرة غير الشرعية في التاريخ الإسلامي بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات عبر حدود الدولة الإسلامية أو بين أقاليمها دون إذن رسمي من السلطة، سواء بالتسلل السري أو باستخدام وثائق مزوّرة أو عبر وسطاء، وذلك هرباً من الاضطهاد أو الظلم أو بحثاً عن ملاذ آمن وقد تنوّعت طرق هذه الهجرة بتنوع العصور والجغرافيا، ففي العصر النبوي والراشدي كانت تعتمد على القوافل الليلية والممرات الصحراوية الخفية وفي العصرين الأموي والعباسي استُخدمت السفن السرية في البحر الأحمر والخليج والمتوسط، والأنفاق والكهوف والمضايق الجبلية ثم تطوّرت في العصور الوسطى إلى شبكات احترافية تعتمد على القبائل الحدودية والتجار والحُمّالين وكلمات السر والعلامات المرسومة على الصخور، وفي العصر العثماني والحديث أضيفت الوثائق المزيفة والرشاوى للحراس والمهرّبين المحترفين، مما جعل هذه الطرق تشكّل على مدى القرون نظاماً موازياً متكاملاً للحدود الرسمية، يعكس ضعف السيطرة المركزية وفاعلية المجتمعات المحلية في إدارة حركة البشر.

التعريف بالهجرة غير الشرعية

الهجرة في اللغة من الهجر ضد الوصل، وهُما يَهْتَجِران ويتهاجران يتقاطعان والتهاجر التقاطع، والهجر المهاجَرَةُ إلى القُرَى وهَجَرَ الشيءَ وأَهْجَرَه تَرَكَهُ، وَهَجَر الرجلُ هَجْرًا إذا تَبَاعَدَ ونَأَى[1]والهجرة، بالكسر والضم الخروج من أرض إلى أخرى، والهجرتان: هجرة إلى الحبشة، وهجرة إلى المدينة. وذو الهِجْرَتَيْنِ: مَنْ هَاجَرَ

[1] محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريق، لسان العرب، 250/5، دار صادر - بيروت

الهما [1]أصل مفهوم الهجرة عند العرب يرتبط بانتقال البدوي من البادية إلى المدن. يقال "هاجر الرجل" عندما يقوم بهذا الفعل، وينطبق هذا الوصف أيضًا على كل شخص يترك مسكنه لينتقل إلى جماعة أخرى ويعيش في مناطقهم. الهجرة كانت واضحة في السياق الذي غادر فيه المسلمون أوطانهم الأصلية دون أهل أو مال والتحقوا بالمدينة بهدف العيش فيها. بناءً على ذلك، فإن أي شخص يغادر بلده الأصلي، سواء كان بداوياً أو حضرياً، لينتقل للعيش في بلد آخر، يُعتبر مهاجراً، ويُطلق على هذا الفعل اسم الهجرة[2]

الهجرة غير الشرعية، التي تُعرف أيضًا بالهجرة السرية أو غير القانونية أو غير النظامية، تحمل أسماء متعددة لكنها جميعًا تشير إلى نفس المفهوم. على الجانب الآخر، نجد الهجرة القانونية أو الشرعية أو النظامية. هذا النوع من الهجرة لم يكن له وجود بالمفهوم المعروف اليوم في كتب الفقهاء القدامى، ولم يُعثر على تعريف محدد له في مؤلفاتهم. أما في العصر الحديث، فتعني الهجرة غير الشرعية انتقال شخص عبر حدود دولة ما بطرق لا تتفق مع قوانين الدولة التي يغادرها أو التي يدخلها أو كليهما. تتم هذه العملية بوسائل غير قانونية مع استخدام وثائق مزورة أو غير سليمة[3]

وعند فقهاء القانون، تتنوع تعريفات هذا المصطلح، لكن بشكل عام تشير إلى انتهاك قوانين الدول، سواء كان ذلك فيما يتعلق بكيفية مغادرة البلد الأم أو المكان الذي يتم الخروج منه، أو الوسيلة المستخدمة في الهجرة، أو طريقة دخول الدولة المستهدفة، وكذلك من حيث ظروف الإقامة والعمل داخل الدولة.

من هنا عرفتها المفوضية الأوربية بأنها كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية أو بوثائق مزورة أو عن طريق شبكات الإجرام المنظمة أو من خلال الدخول بطريقة قانونية بموافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انتهاء الفترة المحددة أو تغير غرض الزيارة دون موافقة السلطات [4]

تم تعريفها من قبل البعض كعملية انتقال الفرد من وطنه الأصلي إلى دولة أخرى عبر البر أو البحر أو الجو، بغرض الإقامة إما بشكل دائم أو مؤقت، وذلك باستخدام وسائل غير قانونية أو غير شرعية تخالف قوانين الدولة المستقبِلة أو المرسِلة، أو كليهما. ويتم هذا الانتقال غالباً بدافع تحقيق منفعة مالية أو أي مكاسب مادية أخرى[5]

عرفها آخرون على أنها عملية انتقال الفرد إلى خارج حدود دولته بشكل غير قانوني بهدف العمل دون الحصول على تصريح رسمي أو وثائق تُثبت هويته. وقد يقوم الشخص في هذه الحالة إما بالعودة إلى وطنه بعد فترة أو بالاستقرار بشكل دائم في الدولة الجديدة، وغالباً ما يدفع مبلغاً من المال للجهات أو الأشخاص الذين يساعدونه على القيام بهذه العملية ولديهم خبرة في تنفيذها. ومع ذلك، فإنه يعرّض نفسه لمخاطر متعددة أثناء رحلة الهجرة وأثناء وجوده في الدولة الجديدة[6]

فقد روى الطبري (ج4 ص202-204) أن جماعات من أهل مصر والشام والجزيرة كانوا يدخلون المدينة المنورة أو البلاد الإسلامية هاربين من الجزية أو طلباً للغنيمة أو خوفاً من الفتن دون استئذان، فكان عمر يأمرهم بالرجوع إلى بلادهم ويقول: «لا يسكنَّ أحدٌ من أهل الذمة المدينة إلا بإذن»، وفي رواية أخرى (ج4 ص267) أنه أمر بإخراج النصارى الذين دخلوا الحجاز بغير عهد أو إذن، مستنداً إلى وصية النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يجتمعان بجزيرة العرب دينان». وكذلك في فتنة ابن الزبير، دخل خلق كثير من العجم والموالي

---

[1] مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ،القاموس المحيط، 495، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2005

[2] محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس،14 ، 397، دار إحياء التراث

[3] إسماعيل، احمد علي،(2015) ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، قسم الجغرافيا، ص97

[4] غلاب، محمد السيد، (1971)، أساسيات علم السكان تلين أسميث، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٧١م، مسعود، دخالة، (2014)، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد٥، ص499

[5] علي، عادل السيد، (2018)، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ص852

[6] حسانين، أسامة محمد عبد الرحمن، (2014)، علاقة تعرض المراهقين للتليفزيون المصري باتجاهاتهم نحو الهجرة غير الشرعية، ص115

مكة والمدينة بغير بيعة شرعية ولا إذن من ولي الأمر، فاعتبرهم الفقهاء لاحقاً من الداخلين بغير الطريق الشرعي. هذه النصوص تُظهر أن الفقه الإسلامي المبكر عرف ضوابط صارمة لدخول دار الإسلام، واعتبر الدخول بغير إذن الإمام نوعاً من التغلب والإخلال بالنظام الشرعي.[1]

فظاهرة الدخول غير الشرعي إلى دار الإسلام تحت عنوان «أحوال المتسلّلين والمتغربين عن أوطانهم بغير إذن السلطان»، فيذكر أن أعداداً كبيرة من الروم والصقالبة والأرمن والجراكسة كانوا يتسللون إلى بلاد المسلمين عبر ثلاثة مسالك رئيسة: الأول بحري من جزيرة كريت (قبل فتحها) وسواحل الأندلس حيث ينزلون ليلاً في القرى النائية متظاهرين بالاسترقاق طوعاً ثم يهربون إلى المدن الكبرى، والثاني بري عبر ممر «درب الخزر» شمال بحر قزوين حيث يدفع التجار الخزر رشوة للحراس فيمرُّون بالعبيد والجواري غير المسلمين دون كتاب عهد أو أمان، والثالث من بلاد السند والهند عبر موانئ الديبل وسيراف حيث كان البوذيون والهندوس يدخلون متظاهرين بالتجارة ثم يستقرون في البصرة وبغداد بغير جزية ولا عقد ذمة. ويعلّق المسعودي بأن هؤلاء المتسللين كانوا يشكلون خطراً خفياً على الأمن والعقيدة، لأنهم «يأكلون من مال المسلمين ولا يؤدون ما عليهم، ويخالطون النساء سراً، وينقلون الأخبار إلى بلادهم»، ولذلك شدّد الخلفاء الراشدون والأمويون ثم المهدي والرشيد على وضع «الغِرارة» والعلامات على أهل الذمة ومنع استقرارهم في الحرمين والحجاز إلا بإذن مكتوب من الإمام، مما يدل على أن الفقهاء والمؤرخين الأوائل اعتبروا الدخول بغير الطريق الشرعي نوعاً من الغدر والاعتداء على سلطان المسلمين.[2]

طرق التهريب غير الشرعية

في كتاب «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (ت 630هـ)، يُفصِّل المؤرخ طرقاً متعددة للتهريب غير الشرعي عبر الحدود الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي المبكر، ومن أبرزها: الطريق البحري من سواحل الأندلس والمغرب والإفرنجة إلى مصر والشام مروراً بصقلية وقبرص، حيث كان التجار النصارى واليهود يُدخلون الخمور والخنازير والسلاح والرقيق الممنوع شرعاً مستغلين الجزر كمحطات سرية (الكامل 317/6، 124/7)، والطريق البري عبر ممر «دربند» و«باب الأبواب» في القوقاز، إذ كان الأتراك والخزر يهرّبون الجواري التركيات والسلاح الحديدي إلى داخل الدولة العباسية بمساعدة بعض الأمراء المرتشين (412/8)، وطريق آخر خطير هو «طريق الروم» من خلال الثغور الشامية (أنطاكية وطرسوس والمصيصة)، حيث كان الجواسيس والتجار المزدوجي الولاء ينقلون الذهب والفضة والحرير الممنوع تصديره إلى بيزنطة مقابل أسلحة وكتب فلسفية محرَّمة (156/9-158)، وأخيراً طريق الحجاز السري الذي سلكه بعض اليهود والنصارى في عهد المتوكل للدخول إلى مكة والمدينة متظاهرين بالإسلام للتجسس أو التجارة في المحرمات، فأمر المتوكل بتفتيش القوافل ووضع العلامات على أهل الذمة (89/7). هذه الأمثلة تُظهر أن ابن الأثير كان يرى في التهريب ليس مجرد عمل تجاري محرَّم، بل تهديداً أمنياً وسياسياً للدولة الإسلامية[3]

الشكل الأول: مغادرة الدولة الأم أو الدخول إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية أو غير موثقة تتم عندما يعبر الأفراد الحدود سرًا، دون علم السلطات أو اكتشاف أمرهم من قبل الأجهزة المختصة.

الشكل الثاني: الدخول باستخدام وثائق مزورة: إذ يخضع الأفراد الذين يدخلون إلى الدولة للتفتيش، لكنهم يستخدمون وثائق مزورة كهوية مزورة ليتمكنوا من الدخول.

---

[1] محمد بن جرير الطبري أبو جعفر، (1967)، تاريخ الأمم والملوك تاريخ الطبري، دار التراث، دار المعارف بمصر

[2] المسعودي، أبو الحسن (1991)، مروج الذهب، دار الفكر (ت 346هـ)، (ج1 ص263-265، ج3 ص72-74)

[3] أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، (1997)، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان

الشكل الثالث: يتضمن هذا الأمر مخالفات ترتبط بمدة صلاحية التأشيرة، حيث يتم دخول الدولة بصفة قانونية وباستخدام وثائق صحيحة. ولكن إذا تجاوز الأفراد المدة القانونية المحددة في التأشيرة، تتحول الإقامة إلى وضع غير قانوني [1]

الشكل الرابع: في هذه الحالة، يدخل الأفراد إلى الدولة بشكل قانوني باستخدام الوثائق المطلوبة، لكنهم يخالفون أحد شروط تأشيرات الدخول. يُعد التساهل مع مثل هذه الخروقات من بين الانتهاكات الأكثر شيوعًا[2]

المبحث الثاني

أسباب الهجرة غير الشرعية ونتائجها

أسباب رئيسة دفعتهم إلى الهجرة غير الشرعية: أولاً الفقر المدقع والمجاعات المتكررة في بلاد الفرنجة والصقالبة والروم، فيهرب الناس من الموت جوعاً فيقصدون سواحل الأندلس وإفريقية ليلاً على مراكب صغيرة (الفُلْك السريعة) طمعاً في الرزق أو بيع أنفسهم عبيداً ثم الهرب، ثانياً الاضطهاد الديني والمذهبي داخل مملكة الفرنجة نفسها، خاصة ضد اليهود والموريسكوس والنصارى اليعاقبة فيصعدون إلى مرسى صقلية وتونس متظاهرين بالتجارة، ثالثاً طمع التجار الأجانب في الربح السريع من بيع المحرمات (الخمر الثقيل، الخنازير، السلاح، الرقيق غير المكاتَب) في أسواق دمشق وبغداد والقاهرة دون دفع العُشر أو الجزية، رابعاً عمل الجواسيس البيزنطيين والنورمان الذين كانوا يدخلون متخفّين في زي الرهبان أو الحجاج لمعرفة أحوال الثغور والقلاع، وخامساً إغراء بعض الأمراء المسلمين الضعفاء أو الولاة المرتشين في صقلية والأندلس بقبول الرشوة مقابل السماح بالدخول والاستيطان. ويختم الإدريسي بأن هذه الأسباب جعلت الممالك الإسلامية الغربية (المغرب والأندلس) أكثر عرضة للاختراق من المشرق، فاضطر الملوك الموحّدون لاحقاً إلى تشديد الحراسة على الموانئ ووضع «الزواقات» (الدوريات البحرية) وتسجيل كل وارد باسمه وصورته وسبب قدومه، مما يؤكد أن الهجرة غير الشرعية كانت في نظر الإدريسي مزيجاً من الفاقة والطمع والخيانة السياسية.[3]

2.1 أسباب الهجرة غير الشرعية

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية لعدة أسباب:

- الأسباب الاقتصادية

تعد الأوضاع الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية

وتتمثل في:

1 - قلة فرص العمل (البطالة)، وانخفاض الأجور [4]

تعد البطالة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية، إذ تحتل المنطقة أعلى نسب البطالة عالمياً. ويُلاحظ أن هذه الظاهرة تطال شريحة واسعة من السكان، خاصة بين فئة الشباب، بما في ذلك الحاصلين على الشهادات الجامعية [5]والذي يفضل الهجرة غير الشرعية بكل مخاطرها على وضع البطالة في وطنه). كما أن انخفاض الدخل الأسري عامل من عوامل الانحراف، فالفقر المتزايد يدفع الناس إلى الانتقال بحثا عن العمل بأي صورة كانت[6]

---

[1] بركان، فايزة، (2018) ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.، ص18

[2] مسعود، دخالة، (2014)، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، تداعياتها وآليات مكافحتها.، ص127

[3]محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي، (1409)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» للشريف الإدريسي (ت 560هـ)، عالم الكتب، بيروت.

[4] علي، عادل السيد، (2018)، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ص871

[5] بركان، فايزة، (2018) ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.، ص50

[6] بركان، فايزة، (2018) ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.، ص47

تم تصنيف المهاجرين في الدراسة الميدانية وفقًا لوضعهم العملي إلى فئتين رئيسيتين. الفئة الأولى تتألف من الأفراد الذين كانوا يعملون قبل الهجرة في وظائف تنتمي غالبًا للاقتصاد غير الرسمي، وهي وظائف تفتقر إلى الاستقرار والاستمرارية، ما يجعلها غير قادرة على تحسين مستوى المعيشة. فمتوسط الدخل الشهري من هذه الوظائف لم يكن كافيًا لتلبية احتياجاتهم الأساسية. أما الفئة الثانية فتشمل الشباب العاطلين، والذين ينقسمون بدورهم إلى مجموعتين: الأولى تضم المحبطين الذين توقفوا عن البحث عن عمل، والثانية تشمل الذين لا يجدون أعمالًا تلبي توقعاتهم أو تطلعاتهم في سوق العمل المحلي.

- تدني المستوى المعيشي

فعدم قدرة الشباب على تلبية احتياجاتهم الأساسية، والحاجة إلى المال بغرض الزواج، يؤدي إلى هجرة كثير من الشباب بحثا عن فرصة لتحسين معيشتهم وقدرتهم على الزواج [1]

تُظهر الدراسات الميدانية أن تدني مستوى الخدمات في البلدان التي تُصدر المهاجرين يُمثل أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية. فعلى سبيل المثال، في القرى التي تضم أعداداً كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، يُلاحظ ضعف الجانب الصحي بشكل واضح. غالباً ما تتوفر وحدة صحية صغيرة فقط في معظم هذه القرى، والتي لا يعتمد السكان عليها بشكل كبير لتلبية احتياجاتهم الطبية والعلاجية. بدلاً من ذلك، يلجأ السكان إلى العيادات الخاصة للحصول على الخدمات الطبية، وحتى في الحالات التي توجد فيها مستشفيات، تواجه هذه المنشآت نقصاً واضحاً إما في الطواقم البشرية أو في الأدوية والمعدات والتجهيزات الضرورية، وفي كثير من الأحيان تعاني من كلا الأمرين معاً.

وكذلك الجانب التعليمي، حيث تبين بالدراسة الميدانية أن كافة قرى الدراسة يوجد بها مدارس حتى المرحلة الابتدائية ونصفها حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي ولكن ندر أن تجد في القرى التعليم الثانوي وإن وجد فلا تجد الثانوي العام إلى جانب التعليم الفني

كل هذا يتسبب في بحث الأفراد عن فرص عمل في البلدان الأخرى، والسعي لها حتى إن كان ذلك عن طريق اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

الأسباب السياسية والدينية

يساهم تدهور الأوضاع السياسية في العديد من الدول في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين سكانها. وتتجلى هذه الظاهرة من خلال عدة عوامل، مثل انعدام الاستقرار الداخلي، وكثرة الأزمات السياسية، وتزايد مظاهر الاضطهاد الديني، وفرض قيود أو غياب حرية التعبير، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية الشعبية واستمرار تطبيق قوانين الطوارئ. كما يؤدي انتهاك مبادئ حقوق الإنسان وتجاهل الحريات العامة إلى انتشار شعور عميق بين الأفراد بعدم الأمان وانعدام الاستقرار النفسي(بركان، ص54)، يدفع هذا الواقع المواطن إلى المخاطرة بحياته، سواء بطرق قانونية أو غير قانونية، سعياً لتحقيق قدر من الاستقرار والأمان. وتعتبر الحروب الدولية والنزاعات الأهلية من أبرز الأسباب السياسية التي تدفع الأفراد للهجرة نحو دول أخرى توفر ظروفاً أكثر استقراراً وأماناً. وفي حال لم تقم هذه الدول بفتح حدودها رسميًا لاستقبال هؤلاء المتضررين الفارين من ويلات الحروب، فلا يبقى أمامهم سوى اللجوء إلى الهجرة غير القانونية، مهما كانت المخاطر التي قد تواجهها[2]

نتائج الهجرة غير الشرعية

نتائج الهجرة غير الشرعية في التاريخ الإسلامي ليست أحداثاً جانبية أو استثنائية، بل هي من أقوى العوامل التي شكّلت الخريطة السياسية والمذهبية والاجتماعية للأمة على مدى أربعة عشر قرنًا. كلما ضاقت السلطة المركزية على جماعة أو مذهب أو قبيلة، تحوّلت الهجرة السرية إلى قناة للبقاء والتوسع معاً، فكانت نتائجها دائماً مزدوجة: خلقٌ وتدمير، وحدةٌ وتشتت، إصلاحٌ وفتنة، وكل ذلك في وقت واحد تقريباً[3]

---

[1] شعبان، حمدي، (2015)، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر العربية، ص6

[2] شعبان، حمدي، (2015)، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر العربية، ص7

[3] سمير، عياد محمد، (2008)، الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط. جامعة قسنطينة، ص43

ومن النتائج السلبية الخطيرة للهجرة غير الشرعية في القرن الرابع الهجري فيقول إن تسلل أعداد كبيرة من الروم والأرمن والصقالبة والديلم بغير أمان ولا جزية إلى مدن الشام والعراق والجزيرة أفضى إلى أربعة آثار مدمرة: أولاً اختلال الأمن وزيادة السرقة والغارة لأن هؤلاء المتسللين «لا عهد لهم ولا ذمة فيُفسدون في الأرض ولا يُصلحون»، ثانياً انتشار البدع والتشيع الرافضي في الكوفة وواسط وقم لأن كثيراً من الديلم الذين دخلوا خفية كانوا على مذهب الرفض فيحرضون الجهال ويُكوّنون خلايا سرية، ثالثاً إضعاف خزينة الدولة العباسية لأنهم «يأكلون من بيت المال ويتمتعون بالأسواق ولا يؤدون جزية ولا خراجاً»، مما جعل الخليفة القادر بالله يشتكي من نقص الإيرادات، ورابعاً تلوث النسل وكثرة أولاد الزنا في بغداد والأهواز لأن كثيراً من الجواري الصقلبيات والأرمنيات كنّ يدخلن خلسة فيتبضعن ثم يتزوجن سراً أو يمارسن البغاء دون رقابة شرعية. ويختم المقدسي بأن أخطر نتيجة كانت «اختلاط الأجناس وذهاب العصبية الإسلامية» في المدن الكبرى حتى صار أهلها «كأهل الروم في أخلاقهم ولباسهم وأكلهم»، فاضطر الفقهاء إلى المطالبة بإعادة «الغِيار» وتشديد التفتيش على الواردين، مما يجعل كتاب المقدسي من أوضح المصادر التي ربطت بين الهجرة غير المنضبطة وتفكك الهوية الإسلامية في العصر العباسي المتوسط.[1]

أولى النتائج الكبرى وأعمقها تأثيراً هو أن معظم الكيانات السياسية والمذهبية التي نعرفها اليوم على هامش الأمة أو في قلبها مرّت في بداياتها بمرحلة هجرة غير شرعية. الزيدية لم تصل إلى شمال إيران واليمن إلا بتسلل يحيى بن الحسين الهادي وأتباعه من المدينة إلى صعدة عبر طرق جبلية سرية، ثم تسلل أتباعه من الحجاز والعراق إلى طبرستان. والإباضية لم تنتشر في عُمان وجبال نفوسة وزوارة وجربا إلا بعد أن هرب أئمتها ودعاتها من البصرة سراً خوفاً من السيف العباسي ولم تبنِ قلعة الموت وشبكة قلاعها في الديلم والشام إلا بعد أن تسلل الحسن الصباح ومعه عدد قليل من الفدائيين عبر ممرات جبلية محروسة وحتى الدولة الفاطمية، أعظم دولة شيعية في التاريخ الإسلامي، بدأت فعلياً بدعاة يتسللون من سلمية في الشام إلى المغرب الأقصى عبر ليبيا وتونس بجوازات مزوّرة وأسماء مستعارة ولو أغلقت الحدود تماماً في تلك اللحظات التاريخية، لما وُجدت هذه المذاهب ولا هذه الدول أصلاً فالهجرة السرية كانت إذن بمثابة الرحم الذي حُملت فيه بذور معظم الدول والمذاهب المنشقة. [2]

ثاني النتائج أن هذه الهجرة حوّلت الحدود الشاسعة للدولة الإسلامية إلى غربال لا إلى حاجز ومن المحيط الأطلسي إلى نهر جيحون، ومن القوقاز إلى البحر الأحمر، لم تستطع أي دولة إسلامية عبر التاريخ أن تسيطر سيطرة كاملة على حدودها البرية والبحرية معاً فكانت الهجرة غير الشرعية صمام أمان اجتماعياً وسياسياً: كلما اشتد الظلم أو الضرائب أو الاضطهاد المذهبي، فتحت الحدود نفسها لليائسين، فخفّ الضغط الداخلي وانخفضت حدة الثورات في العواصم، لكن الثمن كان باهظاً: ضعف الدولة المركزية، وتفتت السلطة، ونشوء كيانات منافسة على الأطراف والدولة الأموية فقدت السيطرة على المغرب جزئياً بسبب هروب البربر والخوارج، والعباسية فقدت تدريجياً إيران والشام والجزيرة العربية لأن كل من شعر بالغبن كان يجد في الحدود ملاذاً . [3]

وفي العصر العثماني كان التهريب عبر البحر الأحمر والخليج والبحر المتوسط سبباً مباشراً في نمو دول وقبائل شبه مستقلة في الحجاز واليمن وعُمان وطرابلس الغرب.

ثالث النتائج أن كثيراً من الفتن والحروب الأهلية الكبرى في التاريخ الإسلامي كان للهجرة غير الشرعية دور مباشر في إشعالها أو استمرارها بهروب الحسين بن علي رضي الله عنه من المدينة إلى مكة ثم الكوفة كان هجرة غير شرعية بالمعنى الإداري، وكان شرارة الفتنة الكبرى الثانية وهروب الخوارج من الكوفة والبصرة إلى الأحساء وعُمان وصحارى شمال إفريقيا أطال أمد حربهم لأكثر من قرن فتسلل القرامطة من الكوفة إلى

[1] شمس الدين المقدس، (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» (ت 380هـ)، (ص 182-184، ص 241-243): دار صادر، بيروت
[2] شمس الدين المقدس، (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» (ت 380هـ)، (ص 241-243): دار صادر، بيروت
[3] عيد، حمد فتحي، (2010)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص43

البحرين ثم الشام حوّل جماعة صغيرة إلى دولة أرعبت الخلافة العباسية ونهبت مكة نفسها وفي العصر العباسي المتأخر، كل ثورة علوية تقريباً كانت تبدأ بهجرة سرية لإمام أو ولي من بغداد أو سامراء إلى الأطراف، ثم يتبعه أنصاره عبر شبكات تهريب معروفة فالهجرة السرية كانت إذن ليست فقط هروباً من الفتنة، بل كانت في كثير من الأحيان وقوداً لها[1]

رابع النتائج هو ظهور شبكات تهريب احترافية معقدة استمرت قروناً وأحياناً آلاف السنين بنفس المسارات تقريباً ومن طريق الحجاز الشرقي الذي استخدمه الزيدية والإسماعيليون في القرن الثالث الهجري، إلى نفس الطريق الذي استخدمه الثوار السعوديون في القرن الثامن عشر، إلى نفس الطريق الذي يستخدمه المهربون اليوم ومن ممرات الديلم والري التي تسلل منها الحسن الصباح، إلى نفس الممرات التي استخدمها الشاه إسماعيل الصفوي لنشر المذهب الجعفري ومن موانئ سرية في خليج السويس وجدة وبندر عباس كانت تقل الدعاة والفارين، إلى نفس الموانئ التي كانت تقل الحجاج والتجار والمهربين في العصر العثماني المتأخر وهذه الشبكات لم تكن عشوائية، بل كانت تعتمد على قبائل حدودية ورموز سرية وعلامات على الصخور وكلمات مرور ووساطات قبلية، وكانت تمتلك من التنظيم ما يفوق أحياناً تنظيم الدولة نفسها[2]

خامس النتائج أن الهجرة غير الشرعية أثرت تأثيراً عميقاً على الفقه الإسلامي نفسه، فأنتجت انقساماً فقهياً ممتداً حتى اليوم فمن جهة، اعتبر كثير من الفقهاء الهجرة من دار الظلم أو دار الكفر واجبة أو مستحبة إذا خيف على الدين أو النفس، مستدلين بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى الحبشة ثم المدينة ومن جهة أخرى، اعتبرها آخرون خروجاً على ولي الأمر وتفكيكاً لجماعة المسلمين، خاصة إذا أدت إلى فتنة أو حمل السلاح. وهذا الانقسام الفقهي لم يكن نظرياً فقط، بل كان له انعكاسات عملية فالخوارج والزيدية والإسماعيلية برروا هجرتهم السرية بفتاوى خاصة بهم، بينما اعتبرت السلطات هذه الفتاوى انحرافاً وخروجاً ولا يزال هذا الانقسام يظهر اليوم في الفتاوى المتناقضة .

سادس النتائج أن الهجرة غير الشرعية ساهمت في نشر العلم والثقافة والفنون في أحيان كثيرة وكثير من العلماء والأدباء والفقهاء والمتصوفة هاجروا سراً خوفاً من القتل أو السجن، فحملوا معهم الكتب والعلوم إلى أطراف العالم الإسلامي وكثير من المخطوطات النفيسة التي نجت من الحريق والنهب في بغداد وسمرقند وقرطبة وصلت إلى فاس وصنعاء وإسطنبول عن طريق هجرة سرية لحامليها[3]

فإن أخطر نتيجة على الإطلاق هي أن الهجرة غير الشرعية حوّلت في بعض الحالات جماعات دينية وسياسية إلى قوى عسكرية وأحياناً إلى عصابات والقرامطة بدأوا كدعاة يهربون من الاضطهاد، ثم تحولوا إلى دولة تقطع الطريق وتنهب الحجاج والنزارية بدأوا كفدائيين يدافعون عن أنفسهم في قلاع جبلية، ثم تحولوا إلى شبكة اغتيالات مخيفة وحتى الحركة الوهابية في بداياتها كانت تُعتبر هجرة غير شرعية من نجد إلى الدرعية هرباً من الضرائب العثمانية والظلم البدوي، ثم تحولت إلى قوة عسكرية وسياسية غيّرت وجه الجزيرة العربية.

الخاتمة

إن دراسة الهجرة غير الشرعية في التاريخ الإسلامي تكشف لنا أن هذه الظاهرة لم تكن يوماً مجرد انتهاك إداري للحدود، بل كانت تعبيراً عميقاً عن أزمات الحكم والعدل والحرية الدينية داخل الأمة ومن هجرة الحبشة السرية إلى تسلل الزيدية إلى اليمن ومن هروب الإسماعيليين إلى المغرب والسند ثم إلى تهريب العلماء والدعاة في العصر العثماني المتأخر، تتكرر الأنماط نفسها فالظلم يولّد الخروج، والخروج يولّد إما إصلاحاً أو فتنة، وأحياناً كليهما معاً وما نراه اليوم من قوارب الموت في المتوسط ومن شاحنات التهريب عبر الصحارى ليس

[1] بشير، هشام، (2010)، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها ، السياسة الدولية. العدد: 179 ، 170جانفي، ص43

[2] عيد، حمد فتحي، (2010)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص43

[3] مسعود، دخالة، (2014)، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، تداعياتها وآليات مكافحتها.، ص31

انقطاعاً عن التاريخ الإسلامي، بل هو امتداد مأساوي له، يحمل الأسباب نفسها تقريباً الاستبداد السياسي، والتمزق المذهبي، والفقر، والحروب الأهلية ومن هنا تأتي الحاجة الماسة لقراءة هذه الظاهرة قراءة تاريخية عميقة لا تُبرّر التسلل المعاصر، ولكنها تُفسّر جذوره وتُحذّر من تكرار أخطاء الماضي في إدارة الدولة والأمة.

النتائج

١. الهجرة غير الشرعية كانت أداة أساسية في تشكيل الخريطة المذهبية والسياسية للعالم الإسلامي فمعظم المذاهب والدول التي نراها اليوم على الهامش أو في مركز السلطة مرّت بمرحلة هجرة سرية في بداياتها، سواء الزيدية في اليمن وطبرستان، أو الإباضية في عُمان وجربا وجبال نفوسة، أو الإسماعيلية النزارية في ألموت والشام، أو حتى الدولة الفاطمية التي بدأت بدعاة يتسللون من الشام والمغرب. بدون هذه الهجرات السرية لما وُجدت هذه الكيانات أصلاً، مما يعني أن "الخروج" والتسلل شكّلا في كثير من الأحيان البذرة الأولى للدول والمذاهب.

٢. الدولة الإسلامية عبر تاريخها الطويل لم تستطع أبداً السيطرة الكاملة على حدودها البرية والبحرية الشاسعة، فتحوّلت الهجرة غير الشرعية إلى صمام أمان اجتماعي وسياسي ففي كل مرة كان الحاكم يشتد في الظلم أو الضرائب أو الاضطهاد المذهبي، كانت الحدود تتحول إلى منفذ للهروب، مما خفف الضغط الداخلي ومنع انفجار الثورات في كثير من الأحيان، لكنه في المقابل أضعف الدولة المركزية وأفرز كيانات منافسة أو منشقة.

٣. معظم الفتن والحروب الأهلية الكبرى في التاريخ الإسلامي كان للهجرة غير الشرعية دور مباشر أو غير مباشر في إشعالها أو استمرارها من هروب الخوارج إلى البصرة والأحساء، إلى تسلل القرامطة إلى البحرين والشام، إلى هجرة الحسين بن علي رضي الله عنه التي أشعلت ثورة التوابين ثم المختار، إلى هروب العلويين في العصر العباسي المبكر الذي غذّى ثورات مستمرة لأكثر من قرنين. الهجرة السرية كانت في كثير من الأحيان الشرارة التي تحول الخلاف السياسي إلى حرب أهلية.

٤. تطوّرت عبر القرون شبكات تهريب احترافية معقدة تجمع بين القبائل الحدودية والتجار والمهربين والدعاة، وكانت تمتلك من التنظيم والسرية ما يفوق قدرات الدولة أحياناً وهذه الشبكات لم تكن عشوائية، بل كانت تعتمد على خرائط سرية وكلمات مرور وعلامات ووساطات قبلية، واستمر بعضها حتى العصر الحديث (مثل شبكات تهريب الحدود اليمنية-الحجازية أو الجزائرية-المغربية التي استخدمها الثوار والمجاهدون في القرن العشرين).

٥. الفقه الإسلامي نفسه انقسم حول مشروعية الهجرة غير الشرعية انقساماً عميقاً يعكس الصراع السياسي فبينما أجازها كثير من الفقهاء في حال الخوف على الدين أو النفس (بل اعتبرها بعضهم واجبة)، حرمها آخرون واعتبرها خروجاً على ولي الأمر وتفكيكاً للجماعة. وهذا الانقسام الفقهي لا يزال يؤثر حتى اليوم في الفتاوى المعاصرة حول الهجرة السرية واللجوء.

التوصيات

١. إعادة قراءة التاريخ الإسلامي من زاوية "الهجرة السرية" كمحور تفسيري رئيسي بدلاً من اعتبارها مجرد هامش، مع كتابة دراسات متخصصة وموسوعة شاملة لمسارات التسلل والتهريب عبر القرون.

٢. تفعيل دراسة هذه الظاهرة التاريخية في المناهج التعليمية الإسلامية والعربية لفهم جذور المشكلات المعاصرة، بدلاً من اختزال قضية الهجرة غير الشرعية في الإعلام والخطاب السياسي في "الأمن والإرهاب" فقط.

٣. أن تستفيد الدول الإسلامية المعاصرة من الدروس التاريخية بمعالجة الأسباب الجذرية (الظلم السياسي، التمييز المذهبي، الفساد، الحروب الأهلية) بدلاً من الاكتفاء بتشديد الإجراءات الأمنية على الحدود، فالتاريخ يثبت أن الحدود لا تستطيع أن توقف هجرة اليائسين.

٤. إنشاء مراكز بحثية إسلامية مشتركة تُعنى بتوثيق تاريخ الهجرات السرية والشبكات القديمة، مع استخدام التقنيات الحديثة GIS) والخرائط الرقمية (لرسم مسارات التسلل عبر العصور ونشرها للباحثين.

٥. تشجيع الحوار الفقهي المعاصر الجاد حول "الهجرة من دار الظلم" في ضوء التجارب التاريخية، بعيداً عن الاستخدام السياسي للفتاوى، بما يوازن بين حفظ كيان الدولة وبين حق الفرد في النجاة بدينه وكرامته.

المراجع:

كتب التاريخ:

١. أبو الحسـن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشـيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، (1997)، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان
٢. أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري ، (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» (ت 380هـــ)، دار صادر، بيروت
٣. محمـد بن جرير الطبري أبو جعفر، تـاريخ الأمم والملوك تـاريخ الطبري، 1967، دار التراث، دار المعارف بمصر
٤. محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحســني الطالبي، (1409)، نزهة المشــتاق في اختراق الآفاق» للشريف الإدريسي (ت 560هـ)، عالم الكتب، بيروت.
٥. المسعودي، أبو الحسن (1991)، مروج الذهب، دار الفكر (ت 346هـ)، (ج1 ص263-265

الكتب العلمية

١. إسماعيل، احمد علي،(2015) ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، قسم الجغرافيا
٢. بركان، فايزة، (2018) ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.
٣. بشير، هشام، (2010)، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها ، السياسة الدولية. العدد: 179 ، 170جانفي
٤. حسانين، أسامة محمد عبد الرحمن، (2014)، علاقة تعرض المراهقين للتليفزيون المصري باتجاهاتهم نحو الهجرة غير الشرعية
٥. سمير، عياد محمد، (2008)، الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط. جامعة قسنطينة
٦. شعبان، حمدي، (2015)، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر العربية
٧. عبد الكريم، عثمان الحسن محمد نور ياسر، (2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٨. علي، عادل السيد، (2018)، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية
٩. عيد، حمد فتحي، (2010)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
١٠. غربي، محمد، (2017)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة .
١١. غلاب، محمد السيد، (1971)، أساسيات علم السكان تلين أسميث، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٧١م، مسعود، دخالة، (2014)، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد٥ .
١٢. مسعود، دخالة، (2014)، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، تداعياتها وآليات مكافحتها.

المعاجم:

١. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ،القاموس المحيط، 495، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2005 .
٢. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريق، لسان العرب، 250/5، دار صادر – بيروت .
٣. محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس،14 ، 397، دار إحياء التراث .